الا دمي المحترم ان تقابل لدفع الفرق وان لم يزد ذي الحالة اما المعدة
كزي وتيزان محض فلا يليق لاحلة مال مطلقا بل ينبغي ان يلحق هو بحل
كحزي وتيزان محض فلا يليق لاحلة مال مطلقا بل ينبغي ان يلحق هو بحل
التمار كما قاله شيخنا وتحرم القاعد للاهواء والدواب لها لاوج
له ويضمن ما اتلفه في بالمأذن مالكه ولو قال لبعد القوم متاع زيد وعلي
ضمانه ان طالبك ففعل فمنه المعقل لانه الامر وفي افتى ابن
اسحق المروزي بحل سقي امته دقاسقط ولدها بما علقته اه
او مصفعة وبالجملة فقالوا يحرم مطلقا وعلم الاحياء بدل
على التحريم مطلقا قال شيخنا وهو الاوجه خاتمة تجب الكفارة
على من قتل محرما فقتله خطأ وكان او عمدا وهي عتق رقبة فان لم
يجد فصيام شهرين متتابعين تابت في الردة تقدم في الردة نقض
الردة لغة الرجوع وهي افحش انواع الكفر تحبط بها الاعمال ان اتصلت
بالموت فلا تعاد اعادة التي قبل الردة وقال ابو حنيفة تجب وشرعا
قطع مكلف مختارا رقتها فتلفوا من صبي ومجنون ومكره عليها اذا كان
قلبه مو صنا اسلاما بكفر عزما ما لا او ما لا فيكفر به حالا او قولا
او فعلا او اعتقادا لذلك الفعل او القول اي معه او مع عناد من القائل
او الفاعل او مع استهزاء اي استخفاف بخلاف ما لو افتون به ما يحرجه
من الردة كسبق لسان او خطاء بكفر او خوف قال شيخنا كشيخه وكذا
قول الولي حال غيبته ان الله وخوه مما وقع لابيعة من العارفين
كابن عربي وابتاعه بحق وما وقع في عباراتهم مما يوهم كفرا
يجب حمله ظاهره كما لو يخفى على الموفقين نعم يحرم على من لم
يعرف حقيقته اصطلاحهم وطريقتهم مطالعة كتبهم فانها
مزلة قدم ومن ثم ضل كثيرون ممن اغتر وا بظواهرها وقول ابن
عبد السلام يعرف ولي قال ابن فيه نظر لان ان قاله وهو ممن

فهو كافر

فهو كافر لا محالة وان قاله حال الغيبة المانعة للتكليف فاي وجه
للتفريق انتهى ورد بكفر صانع ونفي نبي او تكذيبه وبحد بجمع
عليه معلوم من الدين بالضرورة بان عذروا ان لم يكن فيه نص كجحود
فرض الصلاة المكتوبة وتحليل نحو البيع والنكاح وتحريم نحو الخمر
واللواط والزنا والمكس وذب الرواتب والعيد فلا يحكم بكفر من جحد شيئا
لا يعرفه الا الخواص ولو كان فيه نص كما استحق بنت الابن
السدس مع البنت وكزوجة نكاح المعتدة للغير كما قاله النووي
وغيره خلافا للاسنوي وبركم بقوب عهده بالاسلام وسجود
لمخلوق اختيارا من غير خوف ولو بيا ان الكفر الاستحقاق او لم يطابق
ما قلبه جوارحه لان ظاهر حاله يكذبه وفي اصل الروضة عن
التلمساني من ادخل في البحر ان سجد لصنم او تلفظ بكفر ثم ادعى
اكراهها فان فعله في خلوته ثم قبل او بين الناس وهو اصابر قتل
قوله او تاجر قتل وخرج بالسجود الركوع لان صورته تقع في العادة
للمخلوق كثيرا بخلاف السجود وقال شيخنا نعم يظهر ان محل الفرق
بينهما عند الاطلاق بخلاف ما لو قصد تعظيم محلوق بالركوع كما
يعظم الله تعالى فانه لا شك في كفره حينئذ انتهى وسجود الناس
لبعضهم من زنار وغيره هو كما القاه ماضية قران ومستقذر قال الدوياني
او علم شرعي ومثله بلى او الى ماضية اسم معظم وفرد في كفر
بفعله اقلا وكذا وقع لكثير مسلم بذنبه بلا تاويل الاتي سمي
الاسلام اصبر ساعة فيكفر في الحال في كل ما مر لتنافيه
الاسلام وكذا يكفر من انكر اجماع القرن او حرفا منه او صحة
ابن بكر وكذا سائر الاربع على الاصح وقذف
عائشة رضي الله تعالى عنها ويكفر في وجه حكاه القاضي عن سب